Journal of Al-Quds Open University for Humanities & Social Studies - No (66) – January 2025
https: //journals.qou.edu/index.php/jrresstudy
E-ISSN: 2616-9843/ P-ISSN: 2616-9835

The Violation of the Grammatical Agreement Between the Adjective and the Noun it Describes, According to Ibn Hisham, and its Impact on Linguistic Structure

Dr. Ahmed Suleiman Bsharat

Associate Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Al-Quds Open University, Tubas, Palestine.

Oricd No: 0009-0002-1604-7084
Email: absharat@qou.edu

Received:
21/ 10/ 2024

Revised:
21/ 10/ 2024

Accepted:
09/ 12/ 2024

***Corresponding Author:**
absharat@qou.edu

Citation: Bsharat , A. S. (2025). The Violation of the Grammatical Agreement Between the Adjective and the Noun it Describes, According to Ibn Hisham, and its Impact on Linguistic Structure . Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies, 7(66). https://doi.org/10.33977/0507-000-066-014

2025©jrresstudy. Graduate Studies & Scientific Research/ Al-Quds Open University, Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract
Objectives: The study aimed to:
Explaining the multiplicity of terms for changing the movement of the adjective and the role of opposition in the multiplicity of grammatical aspects, of structure and functional aspects according to IbnHisham, Identifying the most important grammarian who influenced IbnHisham on the topic of conjunctions.
Methodology:
The researcher adopted the descriptive and analytical approach.
Results: The study concluded that:
Several terms express the change in the case of the adjective about the noun it describes. Among these terms are violation, severance, and non-compliance. The grammatical violation in the adjective leads to the formation of a verbal sentence in the accusative case and a nominal sentence in the nominative case, and the effect of the interruption results in the transfer of the dependent to the level of the principal. And Sibawayh influenced IbnHisham and took a lot from him.
Conclusion:
In summary, it reveals a unique phenomenon characterized by a shift in the structure of the sentence from weakness to strength, where the adjective transforms into a strong clause consisting of a subject and a predicate.
Keywords: Ibn Hisham, opposition, adjective, reliance on context, causal adjective.

مخالفة حركة النعت عن المنعوت عند ابن هشام وأثرها في التركيب اللغوي

د. أحمد سليمان بشارات

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب، جامعة القدس المفتوحة، طوباس، فلسطين.

الملخص

النعت من التوابع، وحركته تتبع المنعوت، والدراسة تأخذ قضيّة مخالفة النعت للمنعوت، وتظهر تأثيرها على التركيب اللغوي، وبيّن ابن هشام بفكره الواسع تلك الظاهرة، وتعرض لظاهرة المخالفة (النعت المقطوع).

الأهداف:هدفت الدراسة إلى: بيان تعدد مصطلحات تغير حركة النعت ودور المخالفة في تعدد الأوجه الإعرابيّة وفي التركيب وفي الجانب الوظيفي عند ابن هشام، والتعرف إلى أهم عالم نحويّ أثر في ابن هشام في موضوع التوابع.

المنهجيّة:اعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة التوابع عند ابن هشام.

النتائج:توصلت الدراسة إلى:تعدد مصطلحات تغير حركة النعت عن المنعوت ومن المصطلحات: المخالفة، القطع، عدم الاتّباع. وتؤدي المخالفة الإعرابيّة في النعت إلى تشكل جملة فعليّة في حالة النصب، وجملة اسميّة في حالة الرفع. وأثر القطع في انتقال التابع إلى مستوى العمد.وتأثر ابن هشام بسيبويه.

الخلاصة:المخالفة ظاهرة فريدة يتشكل فيها من الضعف قوة، إذ يتحول النعت إلى جملة قوية تتكون من مسند ومسند إليه.

الكلمات المفتاحيّة: ابن هشام، المخالفة، النعت، الحمل على الجوار، النعت السببي.

المقدمة

الحمدُ لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم نلقى الله رب العالمين، وبعد.

لفت انتباهي، وأثار حَفيظتي ما لاحظته في كتب ابن هشام وطرحه لقضايا عدة، ورأيت فيه النظرة العلمية الموضوعيّة عندما يستقي المعلومة من سيبويه، ويردها بكل أمانة، ووقفت عند ظاهرة فريدة، تميّز بها التركيب اللغويّ، إنّها ظاهرة مخالفة النعت التابع لمتبوعه، وانتقاله إلى مستوى دلالة العُمد، وهذا الانتقال من الضعف إلى القوة جعلني أبحث في هذا الجانب.

ويجمع النحو العربي بين اللفظ والمعنى، وعدّ العلماء النعت يختلف عن بقية التوابع، لأهميته وقربه من عمد الكلام (المسند والمسند إليه).

تعدّ ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية عاملا آخر لتشجيع الدراسة، فقد ترفع الاسم أو تنْصبه سواء أكان مقصد المتكلم اختلاف المعاني أم كان قصده مجرد التوسع في إظهار وجوه التركيب المختلفة.

وتكمن أهمية الدراسة في بيان مخالفة النعت لمتبوعه، وما يتركه من أثر في التركيب اللغوي، فتتولد الجملة العربية بنوعيها: الاسمية والفعلية، وخاصيّة هذا التأثير مثيرة للانتباه في الجانب الدلالي والوظيفي.

واتخذت الدراسة من ابن هشام أنموذجاً، ويعدّ هذا العالم من نحاة العربيّة، قال فيه ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيّة، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه" (الطناحي، محمود، 1422: 59/2).

أمّا بالنسبة للدراسات السابقة فنذكر منها:

1. الفصل بين المتلازمين في باب التوابع بين النحويين والمفسريين، رافع خلف جاسم الجنابي، جامعة الأنبار، كلية التربيّة للعلوم الإنسانيّة، 2012.
2. المخالفة بين النعت الحقيقي ومنعوته في موروثنا اللغوي/ عبدالكريم،حجاجأنور. المنظومة، (2018 م).
3. ظاهرة قطع النعت في العربية/ عبد الله محمد زين النذير القدال. المنظومة (2019 م).
4. الفروق النحوية بين التوابع عند ابن بري (ت 582هـ) في (الفروق النحويّة) والسيوطي (ت 911هـ) في (الأشباه والنظائر) دراسة وموازنة، أسماء السّيد عمارة، كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات، فرع جامعة الأزهر المنصورة، 2021.
5. مخالفة النسق الإعرابي في التراث النحوي: القطع في النعت أنموذجاً/ عبد الله محمد عبد الله، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل– العلوم الإنسانية والإدارية. (2021 م).

وهذه الدراسات تناولت التوابع أو ظاهرة القطع في النعت، وتميّزت هذه الدراسة بدراسة ظاهرة القطع عند ابن هشام، وأثرها في التركيب اللغويّ.

مخالفة حركة النعت عن المنعوت عند ابن هشام وأثرها في التركيب اللغوي

التابع لغة:

التابع هو التالي ومنه المتابعة والاتباع. (الفراهيدي، 2002: مادة تبع). والتّبع جمعها أتباع وتوابع. (الزمخشري، 1419هـ: 89/1). وتبع الشيء سار في أثره. (ابن منظور، 1997: مادة تبع).

التوابع اصطلاحاً:

التوابع هي الجارية على إعراب الأول (الرماني، د.ت: 68/2). وهو كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة. (ابن الحاجب، 2010: 29). والتابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه (ابن عقيل، 1985: 195/3). والتابع تكملة للاسم الذي قبله، وكان في حال وصف، فكان لذلك اسما واحدا. (ابن يعيش، 2001: 218/2). وقيل التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل أتبعت لغيرها، وهي خمسة: النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، وقيل أربعة وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف. (ابن هشام، 1955: 85)

التابع والمتبوع في الجملة

تتكون الجملة العربيّة من العمد: الاسمية من المبتدأ والخبر، والفعلية من الفعل والفاعل أو نائبه، وتتكون من فضلات كالمفاعيل والحال والتمييز، والعمد والفضلات لها خصوصيّة إعرابيّة هي الرفع في المبتدأ، والنصب في المفعول، والتوابع تتبع متبوعها في إعرابها (الراجحي، 1971: 381).

والتابع يشارك ما قبله في سائر أحواله الإعرابية (ابن عقيل، 1958: 190/3)، وهي لا يمسّها الإعراب إلاّ على سبيل التبع لغيرها (ابن هشام، 1956: 158)، فالنعت هو التابع المكّمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو مررت برجلٍ كريم، أو من صفات تتعلق به، نحو: مررت برجل كريم أبوه، فقوله: التابع يشمل التوابع كلها، وقوله: المكمل متبوعه مخرج التوابع عدا النعت، لأنه ليس منها ما يدلّ على صفة المتبوع، أو صفة ما يتعلق بالمتبوع (ابن عقيل، 1985: 191/3)، والدراسة تقف عند حدّ النعت، وحدّ القطع أو المخالفة في حركة الإعراب عند ابن هشام. وهذا يعني أن التابع يحاكي المتبوع:

يتبع في الإعراب الأسماء الأُوَلْ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلْ (البسيط)

والأسماء تجري في جميع أنواع التوابع، والتوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء، والمراد أن هذه الأنواع كلّها لا تجري في غير الأسماء، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء (ابن عقيل، 1985: 190/3).

وقد أثيرت تساؤلات عدة حول ظاهرة القطع أهمها العامل في المقطوع، والعلامات الإعرابيّة، والعلاقات الصوتية والقرائن. وهذه الظواهر تُحمل على تحمل الظاهرة الجديدة من سياق جديد، وأظنها جَليّة في الحالات الثلاث بعد تشكيل الوضع الجديد نتيجة لقطع التابع عن المتبوع، ويقول ابن يعيش التوابع هي الثواني المُساوِيَةُ للأوّل في الإعراب بمُشارَكتها له في العوامل، ومعنَى قولناثَوانٍ، أي: فُروعٌ في استحقاق الإعراب،نحو: قام زيدٌ العاقلُ، زيدارتفع بالفعل، والعاقلارتفع بزيد، ومثل ذلك ما يُدعى السيّد والعَبد إلى وَلِيمَةٍ، فينَالُ العبد من الكَرامة ما نال السيدَ، لكن بحُكمِ التّبَعِية، وهذا ما ينطبق على المتبوع بحكم أنه أصل، والتابع بحكم الفرعيّة (ابن يعيش، 2001: 218/2).

ويتّضح للباحث أمران الأول: التبعيّة للمتبوع في حركة الإعراب، والثاني: رتبة تأخير المتبوع، والتابع والمتبوع كالكلمة الواحدة؛ لذا فالدراسة تركز على الوظيفة الإعرابية للقطع.

القطع أو المخالفة في التوابع

واستعمل النحويون ألفاظاً عدة تدل على القطع منها: المخالفة (عمارة، 2021: (36): 578). وعدم المطابقة، والقطع.

القطع لغة: منها قطعت الحبل فانقطع. (ابن منظور، 1997: مادة قطع). وانقطع الغيث احتبس. (الفراهيدي، 2002: مادة قطع). وقطعه فصله وأبانه (رضا، 1960: 596/4).

القطع اصطلاحاً:

القطع انتقال الكلمة من حالة النعت من حركة التابع إلى حالة أخرى مخالفة، وتنقطع صلتها بالنعت، ولا تسمى نعتاً، ولذا يسمونها نعتا منقطعاً أو مقطوعاً، ويريدون بذلك انقطاع عن حركة المتبوع، وانْصرافها إلى شيء آخر. (حسن، 1398: 846/3)

وهو إعراب التابع بغير إعراب المتبوع، فيجعل النعت مثلاً أو المتبوع خبراً لمبتدأ أو مفعولاً لفعلين محذوفين. (عباده، 1432هـ: 250). والقطع هو صرف التابع عن متبوعه في الإعراب، ويقع في البدل والعطف والتوكيد والنعت. (بديع، 1987: 1256/2).

والقطع خروج العلامات الإعرابيّة عن رتابتها، وسمّيت هذه الظاهرة قطع التابع عن المتبوع، لأداء معانٍ بالغة. (الألوسي، د.ت: 15/6). "وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبراً أو مفعولاً لفعل". (ابن هشام، 1966: 14/3).

ويبدو لي أنّ المعنيين اللغوي والاصطلاحي يشتركان في معنى الفصل، والخروج عن الأصل.

أغراض القطع

بعد تتبع مواطن القطع فيما نطقت به العرب تبين للباحث أنّ للقطع ثلاثة أغراض هي:

أولاً: المَدحُ والذمُّ والترّحمُ

يقول ابن هشام: " يجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادّعاءً رفعاً بتقدير هو، ونصباً بتقدير أعني أو أمْدحُ أو أذمّ أو أرحمُ" (ابن هشام، 1957: 163). وتقع الدلالة بفعل صاحبها وقصده، كان على المعرب أن يفهم ما يعربه (ابن هشام، 1958: 684).

المدح:

وإذا كان الموصوف معلوماً دون الصفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع، ومثال ذلك في صفة المدح: " الحمد لله الحميد". (ابن هشام، 1957: 163). وجاء في الكتاب" هذا باب ما ينصب على التعظيم في المدح، وأنت مخير بأن تجعله صفة على الأول، وإن شئت جعلته قطعاً فابتدأته: الحمدُ لله الحميد هو، والحمدُ لله أهل الحمد، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً. (سيبويه، 2004: 62/2). وهنا يجيز الإتباع والقطع، والإتباعفي: الحميد، وأهل. (سيبويه، 2004: 63/2)

ويذكر ابن هشام أن الجرّ على الإتباع، والنصب بتقدير: أمدح، والرفع بتقدير هو، وقال: سمعنا بعض العرب تقول: الحمدُ لله رب العالمين، بالنصب. (ابن هشام، 1957: 163). وقطع التابع يراد به صرف النظر عن صلة النعت بالمنعوت. (عيد، د.ت: 583).

ويرى الباحث أن الفرق في القطع والإتباع متعلق بالسياق وقصد المتكلم، وإذا قطع فإنه لا يريد أن يُعّرفَ الآخرين بصفة معروفة لديهم، ويريد المدح، وذكر سيبويه أن الخليل نصب لأنّه لا يريد أن يعرف الناس، ولا مَن يخاطب بأمر جهلوه، وجعله تعظيماً وثناء، ونصب على الفعل. (سيبويه، 2004: 65/2-66)

ويلتقي سيبويه وابن هشام بقولهما في " الحمدُ لله رب العالمين" (سورة الفاتحة: 2). بالنصب . (سيبويه، 2004: 63/2). (ابن هشام، 1957: 163) علماً بأن ابن هشام أورد نص سيبويه في الكتاب" سمعنا بعض العرب، يقول: الحمدُ لله رب العالمين". والفراء يقول: " والعرب تعترض من صفات الواحد، إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعد المدح". (الفراء، د.ت: 105/1).

ويرى الباحث أن القطع جلب حذف المبتدأ، ولعلّ حركة الرفع استدعت تقدير المبتدأ المحذوف، ففي (الحميد) قطع النعت عن حركة المنعوت (الجرّ) وجاء مرفوعا، فأصل الجملة: الحمدُ لله الحميدِ. وقطع النعت جعله مرفوعا، وهنا بحثنا عن المحذوف الذي هو المبتدأ، وتولدت جملة من مسند ومسند إليه. وهذا ما حدث في عملية المخالفة للرفع، والنصب نقدر فعلا ناصبا، وتتولد الجملة الفعليّة.

ومن باب الموضوعية نقول إنّ هناك من يُخَطِئ القراءات القرآنية في حالة القطع، فأمّ المؤمنين عائشة- رضي الله عنها- ترفض القطع في قوله تعالى:" الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ" (سورة الفاتحة:2)، ويقولون في " وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ " (سورة النساء: 162) هو لحن من الكتاب. (النحاس، د.ت: 144/2).

الذّم:

ومن الأمثلة التي أوردها على الذم قوله تعالى:" وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" (سورة المسد:4)، ومن الأمثلة التي أجراها سيبويه في الذم والشتم: أتاني زيدٌ الفاسق الخبيث، ولم يرد أن يكرره، ولأنه شتمه. وعلّق على حمالة. وقال: يجعل الحمالة خبراً، ولكنه أراد: اذكر حمالة الحطب شتماً لها. (سيبويه، 2004: 70/2). وقصد الله تعالى الذمّ لا الإخبار فنصب، لأنه لو قصد الإخبْار لاقتضى الرفع على تقدير (هي حمالة) أو النعت، (العكبرى، د.ت: 1308/2)، ويكون الله تعالى قد ذكرها بأمر يعرفها به القاصي والداني، والقطع جعل هذا الأمر معلوماً. (السامرائي، 2000: 195/3)، وما أجازه المصريون مخالفة النعت منعوته إذا قطع عنه في الإعراب، أما إذا لم يقطع فتجب الموافقة، وما ينسب إلى بعض الكوفيين من جواز المخالفة إذا كان النعت لذم أو لمدح. (الأندلسي، 1418ه: 1908). (الأخفس، 1411ه: 290/1).

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادّعاء، فالأول مشهور، والثاني نصّ عليه سيبويه في كتابه فقال:" وقد يجوز أن نقول:" مررت بقومك الكرامُ، يعني بالنصب أو بالرفع، وإذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم. (ابن هشام، 1957: 163) ويتضح تأثر ابن هشام بسيبويه، وهو يستشهد بأقواله كما جاءت في الكتاب.

وعندما نقول. جاء زيد الظريف. يمكن تفسير ذلك أنك إذا وصفته بالظريف، وتحتاج إلى هذه الصفة إذا ما جيء إليك واحد آخر يسمى (زيداً)، فأنت تخشى إن قلت: جاء زيد (الظريف)، ولم تقل (الظريف)،أن يلتبس على المخاطب فلا يدري أهذا عنيت أم ذاك (الجرجاني، 1981: 288-289).

ثانياً: الترحم:

وينصب المقطوع على الترحم، نحو:" مررت بزيدٍ المسكينُ" يجوز فيه الخفض على الإتباع، والرفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أرحمُ، ومما أورد في صفة الإيضاح: " مررت بزيد التاجرُ". يجوز الخفض والرفع والنصب، والنصب بتقدير أعني. (ابن هشام، 1957: 163).

ويتبين من الأمثلة السابقة تداخل الأغراض، ويؤدي قصد المتكلم والسياق دوراً في تقدير الغرض.

ويتضح لي أن احتمالات تعدد الأوجه الإعرابية يزيد عندما يكون المنعوت مجروراً، وتقل عندما يكون منصوباً ومرفوعاً؛ لأن احتمالية الكسر غير موجودة في حال جاء المنعوت مرفوعاً أو منصوباً، وتقدير الفعل مُنعقد بالسياق في القطع، ويعدّ حالة معنوية بها نقدر المحذوف، وتقدير المحذوف يعيدنا إلى تركيب الجملة الرئيسة، إذ لا حذف دون دليل، أرجح أن الدليل يقترب من عمد الكلام حتى يتبين لنا تقدير المحذوف كماً وكيفاً، من هنا يخلص الباحث إلى أن القطع، وعدم الإتباع شكل نواة جديدة لجملة جديدة في حالة القطع بالنصب يشكل جملة فعلية وفي الأخرى (الرفع) يشكل جملة اسميّة، وهذا يؤكد ميلاد مسند ومسند إليه، أي جملة، والجملة تتشكل من العمد؛ لذا كان النحاة واضحين في النعت عندما أشاروا إلى حذف التوابع كلها إلاّ النعت، لأنه جزء رئيس من الجملة وهو في مستوى العمد.

ويتضح أن القطع كان لأغراض المدح والذم والترحم والدعاء، وهذا أشار إليه ابن هشام في سياقه.

ثالثا: الإتباع والقطع وقصد المتكلم:

وبالنسبة لتعريف المخاطبين في قوله: مررت بقومك الكرامُ " فهو يعني الرفع والنصب إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم. (ابن هشام: 1957: 163)

هذا يرجّح ما ذهب إليه الباحث من انتقال القطع إلى مستوى العمد؛ لأن المسند والمسند إليه معرفة، فلا نخبر عن نكرة، ولا نحدُث عن حدث في جملة فعلية دون فاعل مرفوع؛ لذا قال: "كأنه قد عرفهم".

وأجاز النحاة أن يكون النعتُ مقطوعاً عن المنعوت، إذا كان النعت معلوماً دون النعت (ابن هشام، 2004: 314). ولعل عدم المطابقة بين النعت والمنعوت في الإعراب يُعَدّ من وسائل التنكير، لأن ذلك يكسر توقع المتلقي، ويجذب انتباهه على النعت المقطوع. (هوانج، 2016: 117)، قال الأخطل: (الأخطل، 1994: 103)

نَفْسِي فِداءُ أَمِيرِ الْمُؤمِنِينَ إِذَا أَبْدَى النَّواجِذَ يَوْمٌ عَارِمٌ ذكَرُ (البسيط)

الْخَائِضُ الْغَمْرَةَ المَيْمُونُ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ الله يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ

إذ يرفع (الخائضُ) على الخبرية، وهو نعت للمنعوت المجرور (أمير المؤمنين).

ويوجز ابن هشام بقوله يجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادّعاء رفعا بتقدير هو، ونصبا بتقدير أعنى أو أذم أو أمدح. (ابن هشام، 1957: 288)

وإذا تعددت نعوت متبوع تقدم الإتباع على القطع، وإذا أتبعنا شيئاً من النعوت، وقطعنا النعوت الأخرى، فهم يروْن الإتباع بعد القطع قبيحاً، والصحيح الجواز والمراد وجوب القطع، أي امتناع الإتباع مع جمع النعتين، وإلاّ يجوز إفراد النعت وقطع أحدهما، نقول:ضرب زيد عمراً الظريف الظريف، لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول. (الصبان، 1997: 98/3).

وصف النكرة بالمعرفة:

من أحوال النعت عند ابن هشام (عدم المطابقة بين المذكر والمؤنث) ويضيف ابن هشام أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، ويعنون الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتنكير والتعريف، والإعراب ثلاثة أحوال رفع ونصب وجرّ، ولا يكون الاسم عليها كلّها في وقت واحد، لما في بعضها من التضاد، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً ومنْصوباً ومجروراً، ولا معرفاً منكراً ولا مفرداً مثنى مجموعاً ولا مذكر مؤنثاً؟ ويجتمع في الوقت الواحد أربعة أمور، مثل: جاءني زيد. فيكون في الإفراد والتذكير والتعريف والرفع، ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب، ولا يخالفه في التعريف والتنكير. (ابن هشام، 1957: 160)

ويتضح لي أن ابن هشام. وضّح في الفقرة السابقة أحوال النعت من الأمثلة التي أوردها، وأشار إلى وصف النكرة بالمعرفة كما في قوله تعالى: "وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ۝ الَّذِي جَمَعَ مَالا وَعَدَّدَهُ". (سورة الهمزة:1-2).

وصف النكرة (كل همزة لمزة) بالمعرفة (الذي) وفي قوله تعالى: "حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول". (سورة غافر: 1–3)، وصف المعرفة (الله) بالنكرة (شديد العقاب)، و (شديد العقاب) النكرة؛ لأنها من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديدٌ عقابُه لا ينفكّ في المعنى.

ويرى الباحث أن ابن هشام يرى أن الإضافة اللفظية في طريقها إلى الانفكاك، وبناء عليه فهي نكرة.

وفي المثال الأخير تعرّى كل من (غافر) و (قابل) و (شديد) من الألف واللام، وهي صفات للفظ الجلالة، ولفظ الجلالة معرفة، ويمكن أن نعدّ ذلك شكلاً من أشكال عدم المطابقة بين النعت والمنعوت من حيث التعريف والتنكير. وربما جاز عدم المطابقة هنا؛ لأن الإضافة اللفظية نوع من التعريف الشكليّ، ودخول (ال) على (غافر) أو (قابل) أو (شديد) قد يؤدي إلى لبس؛ لأن التركيب سيصبح (الغافر الذنب)، ويخيل أن (الغافر) والذنبْ (تابع ومتبوع)، لأنهما متطابقان في التذكير والإفراد والجرّ والتعريف، ولعلّ الكلمات متداخلة صوتياً: (غافر الذنب) (قابل التوب) (شديد العقاب). (هوانج، 2016: 137–138)

وتسمّى هذه الإضافة إضافة لفظية، لأنها تفيد أمراً لفظياً، وهو التخفيف، فعند قولك: ضاربُ زيدٍ. أخف من قولك: ضاربٌ زيداً، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصا. (ابن هشام، 1957: 129).

ومما اشترط ابن هشام في صحة إعرابه، توافق المعنى والوظيفة النحوية، إعراب (أحوى) من قوله تعالى: "وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ (4) فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ " (الأعلى: 4–5). ففي إعرابها وجهان: الأول: تعرب صفته، والمراد بالأحوى هنا الأسود من شدة اليبس والجفاف، والثاني: إن كانت (الأحوى) من شدة الخضار يوجب ابن هشام إعرابها حالاً من المرعى، ويكون التقدير: الذي أخرج المرعى حال كونه شديد الخضرة فجعله غثاء. (ابن هشام، 1985: 693)

النعت ودور الحركة الإعرابيّة في الوظيفة النحوية

الصفة إذا أسندت إلى المبتدأ كانت خبراً، وذلك فيما إذا كانت نكرة، وكان المبتدأ معرفة، كقولك: زيد كريم، أما إذا توقفنا على التعريف والتنكير فجاز أن تكون خبراً، وجاز أن تكون نعتاً، وبعبارة أخرى يمكن أن تكون خبراً ونعتاً. نحو: زيد الكريم مسافر، فالكريم هنا نعت، وفي قوله زيد كريم لا عمر، فالكريم خبر. (ضومط، 1909: 238).

ويرى الباحث أن النعت يصلإلى مستوى العمد، ويظهر بذلك أهميته في تركيب الجملة، وبناء عليه تتناول الدراسة التغيرات القطعية والتبعية الإعرابية.

العلامة الإعرابية مفتاح رئيس لفهم المعنى، وذلك لاختلاف الوظيفة النحوية، فالإعراب يميّز المعاني، ويقف على أغراض المتكلمين، مثل قول أحدهم: (ضرب عمْر زيدْ)، والإعراب أبان المعنى الذي أراده المتكلم. (ابن فارس، 1997: 143). عندما أصبحت الجملة (ضرب عمرُ زيداً) وبمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وتظهر الفوائد، وتنجلي حقيقة المراد. (القيسي، 1405ه: 63/1).

وسار النحاة على نهج سيبويه في تفسير الظواهر النحوية في ضوء نظرية العامل؛ لأنهم رأوْا أن نظام الجملة العربيّة ينتظم بها. فالمتكلم هو المريد للفاعلية أو المفعولية، ولجأ للحركات ليدلّ على ذلك، ونخلص إلى القول: إن المتكلم هو المحدث للوظيفة النحوية الفاعلية أو المفعولية، واستعمال الحركات الدالة، والحدث يحتاج مثلا (الضرب) إلى فاعل يقوم به، ومفعول يقع عليه، وقد يزيد المتكلم الفائدة فيورد فضلات تتعلق بالحدث، ويكون هذا بعد إجراء عملية الإسناد.

والتوابع الأربعة فضلات يَصحّ الاستغْناء عنها، إذ ليس واحداً يؤدي معنى أساسيا في جملته إلا النعت فإنه يتمم الفائدة الأساسية. (حسن، 1398ه: 440/3)

آراء النحويين في باب تعدد النعت وقطعه

فصّل أغلب النحاة في مسألة القطع في النعوت المتعددة، وقالوا: يأتي القطع إمّا بإضمار الفعل أعني، أو بإضمار المبتدأ، وكانت خلاصة هذه المسألة، أنه إذا كان المنعوت نكرة، وجب إتباع النعت الأول، ولا يجوز قطعه، وما بعده يجوز فيه الأمران القطع وعدمه، أمّا إذا كان المنعوت معرّفا متعّينا دون النعوت الأخرى جاز الإتباع والقطع، بشرط تقديم الإتباع على القطع، وإن لم يتعّين المنعوت إلاّ بالنعوت كلّها وجب إتباعها كلها، وامتنع ، قطعها، وهذا رأي بعض النحاة من القدماء والمحدثين، ومنهم: الزجاجيّ، والسهيلي، والأسترأباذي، وأبو حيّان الأندلسي، وابن هشام، وابن عقيل، والسليليّ، والسيوطيّ، وعباس حسن، وإميل يعقوب. (السبيعي،1429: 156 –158).

وظهر أنّ هناك حالة يُمنع فيها عطف النعوت على بعضها، وهي أن يكون النعتان، نحو: حلو حامض. (السامرائي، 2000 :200/3)

وتأتي ظاهرة القطع لإيقاظ السامع، ويعدّ تغيير الكلام المسوق عن سنن السلوك اهتماما جديدا، يستجلب رغبة من المخاطَب، فإذا مدحت بالقطع فيكون المنعوت أمدح، وهذا ينطبق على الذمّ. (السامرائي، 2000: 93/3 – 95).

من بواعث المخالفة ومواضعها

أولا: حذف المنعوت

قد يكون التابع مشتقاً غير نعت، مثال ذلك في البيان والبدل قولك: (قال أبو بكر الصديق) و (قال عمر الفاروق) وفي عطف النسق (رأيت كاتباً وشاعراً).الصديق والفاروق– وإن كانا مشتقين– إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين – رضي الله عنهما– لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمر و (شاعراً) في المثال نعت حُذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، و (شاعراً) هو صفة في الحقيقة وليس مفعولاً، وذلك المنعوت هو المعطوف و (كاتباً) ليس مفعولاً، إنّما هو صفة للمفعول، والأصل رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً (ابن هشام، 1957: 159).

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، وإذا دلّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: "أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ": (سورة سبأ: آية11)، أي: دروعاً سابغات. (ابن عقيل، 1985: 205/3)

ونزول المنعوت محلّ النعت جائز، فالمقام قصد المتكلم هو الباعث على القطع إذا لم يرد مجرد الإعلام بالصفة، وذكر ذلك الفراء قال: والعرب تعترض من صفات الواحد إذ تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام (الفراء، د.ت: 105/1)

ويحذف الموصوف للدلالة عليه، نحو قول الحارث بن كلدة:

وما أدري أغير هم تناءٍ وطول الدهر أم مالُ أصابوا (الوافر)

أي: مال أصابوه، حذف الضمير الذي يعود على (مال) لدلالة المعنى، وقال تعالى: "وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا". (البقرة:48) المحذوف: لا تجزي فيه.

وجاء في قوله تعالى: "لا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم". (سورة النساء، 171). ذهبوا إلى رفع ثلاثة على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة). وهذا ليس بمستقيم، وهذا والعياذ بالله– شبه الإثبات أن ها هنا آلهة، وهنا تنفي المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ، ولا تنفي معنى المبتدأ، كما في قولنا: ما زيد منطلقا، تنفي الانطلاق (معنى الخبر)، ولا تنفي معنى زيد، وفي الآية الكريمة: تنفي عدد الآلهة، ولا تنفي تعدد الآلهة وهذا شرك؛ ولذا وجب أن تكون (ثلاثة) صفة المبتدأ، ويكون التقدير (ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو في الوجود آلهة ثلاثة)، ثم حذف الخبر الذي هو لنا، أو في الوجود فبقي ولا تقولوا آلهة: ثلاثة، ثم حذف الموصوف الذي هو آلهَة، فبقي (ولا تقولوا ثلاثة)، وليس في حذف ما قدرنا حذفه، أما حذف الخبر الذي قلنا إنه (لنا) أو (في الوجود) فمطرد في كل ما معناه التوحيد، ونفى أن يكون مع الله إله (الجرجاني، 1981: 190–291).

ثانيا:اختلاف العامل

إن اختلف معنى العامل، أو العمل امتنع الإتباع، ووجب القطع على إضمار فعل أعني أو إضمار مبتدأ نحو: جاء زيد، وذهب عمر العاقلين، أي أعني العاقلين وذلك لاختلاف العاملين (جاء، وذهب) رغم اتحاد العمل على الرفع. (عيسى، 2007: 21). بالنصب أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلان، وتقول: انطلق زيد، وكلمت عمراً الظريفين، أي: أعني الظريفين، أو الظريفان. ونقول: ومررت بزيد وجاوزت خالداً الكاتبين. أو الكاتبان (ابن عقيل، 1958: 203/3).

ويقول صاحب الحدائق الندية: وإن عدم الاتّحاد في المعنى والعمل واللفظ، ك :جاء زيدٌ ورأيت عمراً، أو في المعنى والعمل والجنس، مثل: ناصر زيد ويخذل عمراً، أو في المعنى واللفظ، كجاء زيد ورأيت عمراً، أو في العمل واللفظ، نحو: مؤلم زيد وموجع عمرو، وجب القطع، إمّا بالرفع على إضمار (هو) المبتدأ، أو بالنصب بإضمار فعل، ويمتنع الإتباع؛ لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد، لأن العامل في المنعوت والنعت واحد، فلا محذور في الإتباع. (الشيرازي، 1431هـ: 521)

وهناك رأيان في العامل في النعت. أحدهما: أنّ العامل في النعت والمنعوت واحد، إذا اتفق إعرابهما، واختلف العامل فيهما، نحو: جاء زيد، وهذا محمد العاقلان. وذهب قوم إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنّما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، والفعل غير عامل فيه هنا، وهو لا يدلّ عليه.

وخلاصة الأمر لا يجوز الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما، والعامل في النعت معنوي، فلولا العامل في المنعوت لما رفع النعت ولا نُصب، فالفعل هو العامل في النعت، لأنه امتنع اشتراك عاملين في معمول واحد. (السهيلي، 1992: 180).

ثالثاً: النعت السببي:

يقول ابن هشام في قطر الندى وبَلّ الصدى: إنّ النعت السببي واحد من ثلاثة: (ابن هشام، 1957: 279).

الأول: أن يكون متصلاً بضمير الموصوف، نحو: مررت برجل حسن وجهه. والثاني: أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره، مررت برجل حسن الوجه؛ لأن (أل) قائمة مقام الضمير المضاف إليه. الثالث: أن يكون ضمير الموصوف مقدراً، نحو: مررت برجل حسن عمراً، وهذا غير اسم الفاعل الذي يكون معموله سببا، نحو مررت برجل ضارب أباه. ومعمول الصفة المشبهة له ثلاثة أحوال: الرفع والنصب والجرّ، وأصل هذه الأوجه الرفع، وهو دونها في المعنى، ويتفرع عنه النصب، ويترفع عن النصب الخفض (ابن هشام، 1957: 280).

والنعت السببي هو لا ينعت الاسم السابق عليه على وجه الحقيقة، لكنه ينعت اسماً ظاهراً يأتي بعده، ويكون مرفوعاً به مشتملاً على ضمير يعود على الاسم السابق، والاسم الأخير يسمى السببي. (الراجحي، 1981: 382). وهو يوافق منعوته في أوجه الإعراب: " الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير" ويتبع الاسم اللاحق في شيء واحد وهو التذكير والتأنيث، فنقول: هذا رجل مجتهد ابنه، هذا رجل مجتهد ابناه، (الراجحي، 1981: 282).

وكان الوصف رافعاً لاسم ظاهر، فإنّ تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، والفعل الذي يحلّ محلّه يكون كذلك، تقول: مررت برجل قائمة أمّه، فتؤنث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً، وتقول: مررت بامرأة قائم أبوها، فتذكر الصفة لتذكير الأب، ولأنك تقول في الفعل قام أبوها. ويجب إفراد الوصف، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً فنقول: مررت برجلين قائم أبواهما. وبرجال قائم آباؤهم، وأجاز: قاما أبواهما، وأكلوني البراغيث، ولكنه أشار إلى أن الأول أحسن (ابن هشام، 1957: 162–163). وأن رفع النعت اسماً ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب الظاهر، وأمّا في التثنية والجمع فيكون مفرداً يجري مجرى الفعل (ابن عقيل، 1985: 193/3).

يلزم النعت السببي حالة الإفراد. (ابن هشام، 2004: 313–314)، لأنه عامل رفع لما بعده من حيث المعنى، وعلاقته مع ما بعده علاقة إسناد، فمثلاً: مررت برجُل حَسَنٍ أبوه أو (حَسُنَ أبوه) أو (أبواه حسنان)، وهذه الجمل بمعنى واحد، ويمكن أن تستبدل بتركيب النعت السببي جملة فعلية أو اسمية، ويمكن أن يستبدل بالنعت السببي تركيب الإضافة اللفظية، نحو: رأيت الأستاذة الحَسَن هندامها أو (الحسنة الهندام). ففي الجملة الأولى يتبع النعت (الحسن) المنعوت (الأستاذة) في الإعراب والتعيين، ويتطابق مع ما بعدها (هندامها) في الجنس، وفي الجملة الثانية يصبح النعت تركيب إضافة لفظية، ويتبع المنعوت في أربعة أشياء: الإعراب، التذكير، التأنيث، الإفراد والتثنية والجمع، التعريف والتنكير، ويمكن حذف (ال) التعريف لتصبح الجملة: رأيت الأستاذة حسنة الهندام (هوانج، 2016: 118).

ويبدو لي الاتساع اللغوي في تقلبات الجملة الواحدة، إذ يشكّل تراكيب مختلفة، وتحمل الدلالات نفسها، وتراكيب مختلفة تؤدي إلى دلالات مختلفة.

وهذا نعت متعدد ضبطه، وفقا لسياق الكلام ومراعاة حال طرفي الخطاب ففي جملة " مررت برجل أبي عشرة أبوه" الرفع يعني أن المتكلم أراد إعلام المخاطب بأمر لا يعرفه، فهو لا يعرف العشرة من هم، فجعل (أبي عشرة أبوه) نعتاً قياسياً على (مررت برجل حسن أبوه)، ولو أن العشرة كانوا قوما بأعيانهم عرفهم المخاطب لم يكن فيه إلاّ الرفع، قطعا على الابتداء، فنقول: "مررت برجل أبو عشرة أبوه" (سيبويه، 2004: 34/2).

رابعاً: الحمل على الجوار

حرص العرب على تراكيب لغتهم، والانسجام بين الكلمات في النسيج اللغوي، فعمدوا إلى مراعاة الأصوات والفواصل بين الجمل، وعملوا على اتباع المفردات بعضها بعضا، ولو كان فيه تجاوز للقوانين النحوية، ومن مظاهر هذه الظاهرة خروج التابع في حركته الإعرابيّة عن متبوعه، ويأخذ حركة الاسم التيتسبقه بالمجاورة.

ومن ذلك قولهم: هذا جحر ضبٍ خرب. فأكثر العرب ترفع (خَربٌ)، ولا إشكال فيه، ومنهم من تخفضه لمجاورته للمخفوض. والعرب عاملت (خرب) المعاملةَ التي استحقهما (ضب) فجرّوا لفظه، ولو أنهم عاملوا (خرب) المعاملة الذي يستحقها لرفعوه؛ لأنه نعت للمرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً (ابن هشام، 1957: 161). ومرادهم أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه (خرب) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمخرجٍ له مما ذكرناه. وذكر ابن هشام قراءة البصري (الحمدِ للهِ) بكسر إتباعا بكسر اللام. أضاف أنه لا يمنع في الحكاية (مَن زيداً؟) بالنصب، أو (مَن زيدٍ؟) بالخفض، إذا سألت مَن قال: رأيت زيداً، أو مررت بزيد، وأردت ربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب (ابن هشام، 1957: 162). واستشهد ابن هشام بمثل سائر للاستدلال على صحة ما يقول، وأورد قول الراجز الحكمى (أبو ونواس):

قد يؤخذ الجار بجرم الجار.

وليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه، ولكنه جاء به ليدلل على أن الشيء يعامل المعاملة التي يستحقها جاره، ونظيره، والعرب عاملت (خرب) المعاملة التي استحقها، (ضب) مجرور لفظه (ابن هشام، 1957: 161)

وسيبويه في حديثه عن الجوار، يقول: " ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام، هذا جحر ضب خرب، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر الناس وأفصحهم، وهو القياس؛ لأن (الخرب) نعت (الجحر)، و (الجحر) رفع، ولكن بعض العرب تجرّه" (سيبويه، 2004: 436/1)

أي أتبعوا الجرّ الجرّ. والعرب تأمن اللّبس فتقول: هذان جحرا ضب خربان، وفي قوله: (هذا جحر ضبٍ متهدمٍ)، ها هنا (متهدم) لا تكون إلاّ نعتاً لـــ (جحر) من حيث المعنى (هوانج، 2016: 114). وجاء في الاستشهاد عند سيبويه قول العجاج:

كأن نسيج العنكبوت المُرْمَلِ على ذرا قلاّمِهِ المُهدّلِ (الكامل).

فجر (المرملِ) بمجاورته (العنكبوت)، وهو نعت من (نسيج) (سيبويه، 2004: 437/1).

وأنكر ابن جني جرّ (خرب) في "هذا جحر ضب خرب" على أنه صفه لـــ (ضب) لا على الجوار والتقدير: هذا جحر ضبٍ خرب جحره. وتقول: مررت برجل قائم أبوه، فتكون قائماً وصفاً على رجل، وإن كان القيام للأب لا للرجل (ابن جني، د.ت: 193/1).

أمّا اللسانيون المحدثون فيعللون السبب في جرّ (خرب) هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابيّة من الناحية الصوتية، فالداعي لذلك موسيقيّ جماليّ، وأن كلاً من كلمة (ضبٍ)، وكلمة (خرب) مختومة بحرف الباء، ولخلق جرس موسيقي جُرّت الكلمتان (حسان، 2009، 234).

وأرى أن التعليل الصوتي يجانب الدّقة؛ لأن الحركات الإعرابية ترتبط بالجانب الوظيفي للمفردات الذي يرتبط بالمعاني، والحركات محمولة على الحرف الأخير من الكلمة، وتختلف تبعا لموقعها، والتعليل الصوتي يكون محتملا إذا كانت الكلمات ساكنة، وهذا غير وارد في اللغة إلا بشروط.

وفسّر الخليل هذه الدائرة مستأنساً بالنعت السببي بقوله: مررت برجلٍ عجوز أمِه، خفضت عجوزاً، وليس من نعت الرجل. (الفراهيدي، 1995: 194). وأجاز الفراء الحمل على الجوار، وقال من كلام العرب أن يتبعوا الخفض بالخفض (الفراء، د.ت: 74/2).

ويؤيد ابن هشام ذلك بقوله إن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً (ابن هشام، 1985: 895). وذهب إلى قول ابن هشام نفسه البغدادي (البغدادي، 1997: 93/5)، وأتبع الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه (ابن يعيش، 2001: 211/1)، ويذهب العكبري المذهب نفسه في تعليل قوله تعالى: "وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمٍ مُحِيطٍ" (سورة هود: 84)، جرت كلمة (محيط) على المجاورة (اليوم)، وهي نعت لعذاب، واليوم ليس محيط، والمحيط العذاب (العكبري، د.ت: 423/1)، وفي قوله تعالى: "اشْتَدَّتْ

بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ (سورة إبراهيم: 18)، عاصف صفه للريح، ولما جاء بعد اليوم أتبع إعرابه (الأندلسي، 1420ه: 423/6)

ويذهب الباحث مذهب سيبويه وابن هشام، والذي يتوافق في تقليل الجرّ بالمجاورة، وابن هشام تبنى رأي سيبويه في تعليلاته النحوية في التوابع، وكثيرا ما يستشهد به أو يضرب الأمثلة نفسها.

خامسا: الإتباع على اللفظ أو المحل

يجوز أن تكون مطابقة الإعراب بين التابع والمتبوع على اللفظ أو المحل، والإتباع على اللفظ هو الأصل: ليس عليٌّ بجبان ولا بخيل، وأجاز النحاة أن يتبع على محلّ المتبوع أيضاً إن كان له محلٌّ غير ظاهر– كالابتداء وما يشبهه– حتى أصبح هذا من مواضع تعدد أوجه الإعراب، وتبلغ صور جواز الإتباع على المحل واللفظ مداها في تابع المنادى المبني على وجه الخصوص، ومثال ذلك: يا زيدُ وعمروُ، وعمرو بالإتباع على اللفظ. ويا زيدُ وعمراً بالإتباع على المحل. ويا محمد الحسنُ الوجه والحسنَ الوجه.

ومن الشروط التي ذكرها ابن هشام للعطف على المحل، وهي ثلاثة: أولا: ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز إسقاط الباء من: ليس زيد بقائم فتنصب. ولا يجوز مررت بزيد وعمراً. الثاني: أن يكون الموضع أول المحلّ بحق الأصالة، فلا يجوز: هذا ضاربٌ زيداً وأخيه، بالعطف على المحل الذي كان يجوز لزيد، وهو الجرّبالإضافة. الثالث: وجود الطالب لذلك المحلّ المتبع عليه، وقد بنى ابن هشام على هذا امتناع مسائل عدة منها: العطف على محل اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر، نحو: إن زيداً وعمروٌ قائمان، الطالب لرفع زيد وعمروٌ أوعمراً، ومنعهما لأن الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون معرفا بأل أو منوناً أو مضافاً (ابن هشام، د.ت: 2/443–473).

وفي النعت يرد العطف جوازا دالاً على أن النعت متعدد والمنعوت واحد، مثل: مررت بزيد العالم والشجاع والكريم. وجاء في قول الشاعر:

إلى الملكِ القرْم وابن الهمامِ وليثِ الكتيبةِ في المزدحَمْ (المتقارب)

(الشجاع، والكريم، وابن الهمامِ، وليث الكتيبة) هي في الأصل نعوت أصبحت بالعطف في صورة المعطوف وأخذت حكمه، وهذه النعوت تضيف إلى المنعوت نعتاً آخر مع النعت الأول.

وهذا هو المعنى الدلالي وراء ذلك. ونستطيع أن نستنبط أن ما يبدو في صورة العطف هو في الحقيقة خبر أو نعت آخر وأحياناً بدل، ويمكن القول: إن تركيبي الخبر والنعت مهمان لفظياً ومعنوياً معاً (حامد، 2002: 287).

سادسا: نعت اسم لا النافية للجنس

إن كان اسم (لا) مفرداً ونعت بمفرد، ولم يفصل بينهما فاصل، نحو: (لا رجل ظريف في الدار) جاز في الصفة الرفع على موضع (لا) مع اسمها فإنهما في موضع الابتداء، والنصب في موضع اسمها، فإن موضوعه نصب بلا العاملة عمل إن، والفتح على تقدير: أنك ركبْت صفة مع الموصوف، كتركيب خمسة عشر، ثم أدخلت (لا) عليهما، فإن فصل بينهما فاصل، أو كانت الصفة غير مفردة، جاز الرفع والنصب، وامتنع الفتح فالأول مثل: (لا رجل في الدار ظريف أو ظريفاً) والثاني نحو: (لا رجل طالعاً جبلاً وطالع جبلاً)، (ابن هشام، 1955: 147–148).

وفسرّ سيبويه نعت اسم لا النافية للجنسمن وجهين، الأول: النعت بالتنوين فهو نعت على الموضع في غير النفي. الثاني: النعت بالبناء وعدم التنوين؛ لأنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد (سيبويه، 2004: 2/289). وضرب مثلاً: لا غلام طريفا لك، ولا غلام ظريف لك (سيبويه، 2004: 2/288).

ولك في (لا حول ولا قوة) فتح الأول، ولك في الثاني الفتح والرفع والنصب، كالصفة في (لا رجل ظريف). وإذا تكررت (لا) مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع، وإن رفعت فلك في الثانية وجهان: الرفع والفتح، ويمتنع النصب، "فتحصل أنه يجوز فتح الاسمين ورفعهما، وفتح الأول ورفع الثاني، وَعَكَسَ، وفتح الأول ونصب الثاني، فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب" (ابن هشام، 1955: 146–147).

وإن لم تتكرر (لا)، لا يجوز في الأولى الرفع، ولا في الثانية الفتح، ونقول: (لا حول وقوة، أو قوة) بفتح حول لا غير، ونصب قوة أو رفعها، كما قال الشاعر:

فلا أبَ وابناً مثل مروانَ وابنهِ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا (الطويل)

أب: اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، وابنا: الواو حرف عطف. ابنا: معطوف على محل اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة. ويجوز (فلا أب وابن)، (ابن هشام، 1955: 147).

سابعا: باب النداء

إذا كان المنادى مبنياً، وكان تابعه نعتاً، وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً، وفيه الألف واللام جاز فيه الرفع على لفظ النداء، والنصب على محلّه، نقول في النعت: (يا زيدُ الظريفُ) بالرفع، و (الظريف) بالنصب (ابن هشام، 1957: 84) وإذا كان التابع نعتاً (لأي) تعيّن رفعه على اللفظ، كقوله تعالى:" يَا أَيُّهَا النَّاس" (سورة الحج: 1).

وذكر سيبويه في مواضع جواز النعت والحال، نحو: مررت برجل صقرٌ صائدا به، وضرب مثلا آخر: نحن قوم ننطلق عامدونإلى بلد كذا وكذا، إن جعلته وصفاً رفعت، وإن جعلته حالاً نصبت (سيبويه، 2004: 49/2). فالوصف للإتباع ولبيان هيئة النعت على الحال.

ثامنا: الفصل بين النعت والمنعوت

الفصل هو الحجز بين شيئين (الزبيدي، د.ت: مادة فصل) والفصل النحوي يكون بين جزأين متلازمين (ابو المكارم، 1427ه: 292). والفاصل يكون بين شيئين متلازمين، والعناصر المترابطة تأبى فصلَ أجزائها (القرني، 2004: 1-2)، ويكره ابن السراج الفصل بين العامل والمعمول (ابن السراج، د.ت: 128/1).

يرى الباحث أن الفصل قد يصعب بين بعض المتلازمات، ولكنه يسهل دون ذلك، وجاز النحاة الفصل بين التوابع.

جاء في الكتاب لسيبويه: هؤلاء ناسٌ وعبدالله منطلقين، إذا خلطتهم، وهؤلاء ناس وعبدالله منطلقون، لأنه لم يشرك بين عبدالله وناس في الانطلاق (سيبويه، 2004: 82/2)، ولأنه فصل بين الموصوف (ناس) والصفة (منطلقون) جاز الإتباع أو القطع إلى النصب، واختلف النحاة في توسيط المستثنى بين المستثنى منه وصفته، مثل: ما أتاني أحدٌ إلاّ أبوك خير من زيد، فرجّح سيبويه الإتباع على البدليّة، فتكون (أبوك) بدلاً من أحد، والنصب جائز: ما أتاني أحد إلا أباك خير من زيد (سيبويه، 2004: 2336-337)، واقتصر المبرد الإتباع كسيبويه (المبرد، د.ت: 399/4).

يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض، كمعمول الوصف في قوله تعالى: "ذلك حشر علينا يسير" (سورة ق: 44). ومعمول الموصوف نحو: يعجبني ضربك زيداً الشديد، وعامله، نحو: زيداً ضربت القائم. ومفسر لعامله، نحو قوله تعالى: "إن امرؤ هلك ليس له ولد" (سورة النساء: 176)، ومعمول عامل الموصوف، نحو قوله تعالى: "سبحان الله عما يصفون، عالم الغيب" (سورة المؤمنون: 92). والمبتدأ الذي خبرُه منه الموصوف، نحو قوله تعالى: "أفي الله شك فاطر السموات والأرض" (سورة إبراهيم: 10)، والخبر، نحو: زيد قائم العاقل، والقسم: زيد والله العاقل، وجواب القسم (الصبان، 1997: 84/3)، نحو قوله تعالى: "بلى وربي لتأتينكم عالمِ الغيب" (سورة سبأ: 3).

يجوز الفصل بين المنعوت ونعته بالجملة الاعتراضية. نحو قوله تعالى: "وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ" (سورة الواقعة: 76).

ويجوز الفصل بين النعت والمنعوت. وقد يفصل بأدوات كثيرة، منها كان نحو:

فكيف إذا مررت ديار قومي وجيران لنا كانوا كرام (الوافر)

عدّ سيبويه (كان) زائدة فصلت بين الموصوف (جيران) والصفة (كرام). (سيبويه، 2004: 153/3)، وقد تفصل أفعال القلوب بين الصفة والموصوف، نحو: هو شاعر كما أظن مجيد، وأفعال القلوب يجوز إعمالها أو إلغاؤها، إذا وقعت بين أجزاء الكلام أو تأخرت (سيبويه، 2004: 119/2).

وعند ابن هشام يجوز الاتفاق زيد ضرب رجلاً يحبه، رفعت زيداً أو نصبته؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد (ابن هشام، 1404هـ: 5000/2).

الخاتمة

المخالفة أو عدم الاتباع أو القطع مصطلحات ارتبطت في التوابع بشكل عام، والصفة تتبع الموصوف في القواعد النحوية، والمخالفة درب من خروج التابع عن متبوعه، وهذا الخروج يؤثر على تركيب الجملة العربيّة، ويفضي إلى نشوء جملة اسميّة أو فعليّة ويرفع من مستوى الدلالات، ويعدّنوعا من السّعة اللغوية، وفضّ تبعية التابع والمتبوع بظاهر المخالفة تؤثر على الجانب الوظيفي والدلالي والتركيبي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أولا: مخالفة التابع في الحركة الإعرابية لمتبوعة يشكل جمله اسمية إذا خالف إلى حركة الرفع، ويأخذ جانباً وظيفياً جديدا (مبتدأ). أما إذا كانت المخالفة إلى حركة النصب فتتشكل جملة فعلية بتقدير فعل محذوف أخص أو أعنى أو أمدح، والجانب الوظيفي هو (مفعول به).
- ثانيا: قطع حركة التابع تؤدي إلى تعدد في الأوجهالإعرابية (مبتدأ، مفعول به) وترتقي الجملة دلاليا من مستوى التوابع إلى مستوى العمد.
- ثالثا: تعددت مواضع عدم المطابقة، نذكر منها: حذف المنعوت، الحَمل على الجوار، النعت السببي، اختلاف العامل.
- رابعا: ظاهرة القطع ظاهرة فريدة يتحول فيها الضعيف إلى قوي. أي النعت إلى مسند ومسند إليه (عمد الكلام).
- خامسا: يتحلى ابن هشام بالموضوعية العلمية، فهو يستشهد بسيبويه ويردّ القول إلى صاحبه (سيبويه)

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأخطل. (1994). ديوان الأخطل،ط 2، بيروت: دار الكتب العلميّة.
- الأخفشي، أبو الحسن المجاشعي. (1411ه). معاني القرآن، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الألوسي، محمود. (د. ت). روحالمعانيفيتفسير القرآنالعظيموالسبعالمثاني،د، ط، بيروت: دارإحياءالتراثالعربي.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. (1418ه). ارتشاق الضرب، تحقيق: رجب عثمان ورمضان عبد التواب، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. تحقيق صدقي محمد جميل، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- بديع، إميل، وعاصي، ميشال. (1987). المعجم المفصل في اللغة العربية والأدب، د. ط، بيروت: دار العلم للملايين.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1418هـ/1997م). لخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الجرجاني، عبدالقاهر. (د. ت). دلائل الاعجاز، صححه: محمد رشيد رضا، د.ط، بيروت: دار المعرفة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د. ت). الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن الحاجب. (2010). الكافية في علم النحو، تحقيق صالح الشاعر، د. ط، القاهرة: مكتبة الآداب.
- حامد، عبدالسلام. (2002). الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى، د.ط، القاهرة: دار غريب.
- حسان ، تمام. (2009). اللغة العربية معناها ومبناها، ط6، القاهرة: عالم الكتب.
- حسن. عباس. (1398ه). النحو الوافي. ط15، دار المعارف.
- الراجحي، عبده. (1981). التطبيق نحوي، د.ط، بيروت: دار النهضة العربيّة.
- رضا، أحمد. (1960). معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، د.ط، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- الرّماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله. (د. ت). رسالة الحدود، المحقق: إبراهيم السامرائي، د. ط، عمّان: دار الفكر.
- الزبيدي، محمد بن محمد. (د. ت). تاج العروس من جواهر القاموس. مجموعة من المحققين،د. ط، دار الهداية.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود. (1419ه). أساس البلاغة، ط1، لبنان: دار الفكر.
- السامرائي، فاضل صالح. (2000). معاني النحو، ط1، الأردن: دار الفكر.
- السبيعي، مها عبد الرحمن. (1429). ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي (الخبر – الحال – النعت)، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، عمادة الدراسات العليا، قسم اللغة العربية وآدابها، إشراف الأستاذ الدكتور محيي الدين محسّب.
- ابن السراج. (د. ت). الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي، د. ط، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السُهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد. (1992). نتائج الفكر في النحو للسُهيلي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (2004). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، (د. ت). الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، د. ط، القاهرة: دار التراث.
- الشيرازي، السيّد علي خان المدني. (1431ه). الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، تحقيق: أبو الفضل سجادي، ط5، مطبعة روح الأمين.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي. (1997). حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ضومط، جبر. (1909). الخواطر المعراب في النحو والاعراب. ط2، بيروت: المطبعة الأدبية.

- الطناجي، محمود. (1422). مقالات الطناحي، صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، جمعها ورتبها: محمد محمود محمد الطناحي، ومحمد ناصر العجمي، ط 1، بيروت:دار البشائر الإسلامية.
- عبادة، محمد ابراهيم. (1432ه). معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب.
- ابن عقيل. (1985). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. د.ط، دار الفكر.
- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (د. ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، د. ط، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- عمارة، أسماء السّيد. (2021). الفروق النحوية بين التوابع عند ابن بري (ت 582ه) في (الفروق النحويّة) والسيوطي (ت 911ه) في
- الأشباه والنظائر) دراسة وموازنة، كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات، فرع جامعة الأزهر المنصورة، (36): 578.
- عيد، محمد. (د. ت). النحو المصفى، مكتبة الشباب.
- عيسى، عبد المجيد أحمد حسن. (2007). قطع التابع عن المتبوع في اللغة العربية– دراسة وصفية تحليلية، إشراف د.محمد رمضان البع، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب.
- ابن فارس، أحمد. (1997). الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1. نشره: محمد علي بيضون.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1995). الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط5.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (2002). معجم العين. تج. عبد الحميد هندامي، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.
- الفراء، يحيى بن زياد. (د. ت). معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط1، مصر: الدار المصرية.
- القرني، حسن بن محمد. (2004). أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- القيسي، مكي بن أبي طالب. (1405هـ). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المبرد، محمد بنن يزيد. (د. ت). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،د. ط، بيروت: عالم الكتب.
- أبو المكارم، علي. (1427هـ). أصول التفكير النحوي، ط1، القاهرة: دار غريب.
- ابن منظور (1997). لسان العرب، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي: ومؤسسة التاريخ العربي.
- النحاس، أبو جعفر بن محمد. (د. ت). إعرابالقرآن، تحقيق: زهير غازي، د.ط، بيروت: عالمالكتب.
- ابن هشام. (1955). القواعد العربية من كتابي القطر والشذور، شرح وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي وطه محمد الزيني، ط2، مصر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
- ابن هشام. (1956). مطالع السرور الجامع بين مقرر القطر والشذور، جمعها وحققها: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، القاهرة: مطبعة السعادة.
- ابن هشام، أبو محمد الانصاري. (1957). شرح قطر الندى وبلّ الأنصاري. ط9، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
- ابن هشام. (1966). أوضحالمسالكإلىألفيةبنمالك،تحقيق:. محمدمحييالدين، ط5، دارإحياءالتراثالعربي.
- ابن هشام. (1404ه). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه محيي الدين عبدالحميد، د. ط، ايران.
- ابن هشام، (1985). مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي، ط6، بيروت: دار الفكر.
- ابن هشام، أبو محمد الأنصاري. (2004). قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، المكتبة العصرية.
- ابن هشام. (د.ت). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، القاهرة: مكتبة ومطبعة صبيح.
- هوانج، تشي تشي. (2016). المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة. ط1، عمان: أروقة للدراسات والنشر.
- ابن يعيش. (2001). شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

References:

- The Holy Quran.
- Al-Akhtal. (1994). Diwan Al-Akhtal (in Arabic) (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Al-Akhfash, Abu Al-Hasan Al-Majashi'i. (1411 AH). Ma'ani Al-Qur'an (in Arabic) (1st ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- Al-Alusi, Mahmoud. (n.d.). Ruh Al-Ma'ani fi Tafsir Al-Qur'an Al-Azim wa Al-Sab' Al-Mathani (in Arabic). Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf. (1418 AH). Irtiqash Al-Darb (in Arabic). Edited by Rajab Othman and Ramadan Abdul-Tawab. (1st ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf. (1420 AH). Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir (in Arabic). Edited by Sidqi Muhammad Jamil. Beirut: Dar Al-Fikr.
- Badi', Emil, & Assi, Michel. (1987). Al-Mu'jam Al-Mufassal fi Al-Lugha Al-Arabiyya wa Al-Adab (in Arabic). Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalayin.
- Al-Baghdadi, Abd Al-Qadir ibn Omar. (1418 AH/1997). Khizanat Al-Adab wa Lab Lubab Lisan Al-Arab (in Arabic). Edited and explained by Abdul Salam Muhammad Harun. (4th ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- Al-Jurjani, Abd Al-Qahir. (n.d.). Dalail Al-I'jaz (in Arabic). Verified by Muhammad Rashid Rida. Beirut: Dar Al-Ma'rifah.
- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman. (n.d.). Al-Khasa'is (in Arabic) (4th ed.). Cairo: Egyptian General Book Organization.
- Ibn Al-Hajeb. (2010). Al-Kafia fi Ilm Al-Nahw (in Arabic). Edited by Saleh Al-Shaer. Cairo: Maktabat Al-Adab.
- Hamed, Abd Al-Salam. (2002). Al-Shakl wa Al-Dalala: Dirasah Nahwiyyah lil-Lafz wa Al-Ma'na (in Arabic). Cairo: Dar Gharib.
- Hassan, Tammam. (2009). Al-Lugha Al-Arabiyya: Ma'na-ha wa Mabna-ha (in Arabic) (6th ed.). Cairo: Alam Al-Kutub.
- Hasan, Abbas. (1398 AH). Al-Nahw Al-Wafi (in Arabic) (15th ed.). Cairo: Dar Al-Ma'arif.
- Al-Rajhi, Abduh. (1981). Al-Tatbiq Al-Nahwi (in Arabic). Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Rida, Ahmad. (1960). Mu'jam Matan Al-Lugha: Mawsu'a Lughawiyya Haditha (in Arabic). Beirut: Dar Maktabat Al-Hayat.
- Al-Rummani, Ali ibn Isa ibn Ali ibn Abdullah. (n.d.). Risalat Al-Hudud (in Arabic). Edited by Ibrahim Al-Samarrai. Amman: Dar Al-Fikr.
- Al-Zabidi, Muhammad ibn Muhammad. (n.d.). Taj Al-Arus min Jawahir Al-Qamus (in Arabic). Edited by a team of scholars. Dar Al-Hidaya.
- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud. (1419 AH). Asas Al-Balagha (in Arabic) (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Fikr.
- Al-Samarrai, Fadil Salih. (2000). Ma'ani Al-Nahw (in Arabic) (1st ed.). Amman: Dar Al-Fikr.
- Al-Subai'i, Maha Abdulrahman. (1429 AH). Zahira Ta'addud Al-Wazifa Al-Nahwiyya fi Al-Tarkib Al-Lughawi (in Arabic). Master's thesis, King Saud University, Saudi Arabia.
- Ibn Al-Sarraj. (n.d.). Al-Usul fi Al-Nahw (in Arabic). Edited by Abdul Hussain Al-Futli. Beirut: Mu'assasat Al-Risala.
- Al-Suhaili, Abu Al-Qasim Abdulrahman ibn Abdullah ibn Ahmad. (1992). Nata'ij Al-Fikr fi Al-Nahw lil-Suhaili (in Arabic) (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Sibawayh, Amr ibn Uthman. (2004). Al-Kitab (in Arabic) (4th ed.). Edited by Abdul Salam Harun. Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- Al-Suyuti. (n.d.). Al-Itqan fi Ulum Al-Qur'an (in Arabic). Edited by Muhammad Abu Al-Fadl. Cairo: Dar Al-Turath.
- Al-Shirazi, Sayyid Ali Khan Al-Madani. (1431 AH). Al-Hada'iq Al-Nadiyya fi Sharh Al-Fawa'id Al-Samdiyya (in Arabic) (5th ed.). Ruh Al-Amin Press.
- Al-Sabban, Abu Al-Irfan Muhammad ibn Ali. (1997). Hashiyat Al-Sabban 'ala Sharh Al-Ashmuni li-Alfiyyat Ibn Malik (in Arabic) (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Dumit, Jabr. (1909). Al-Khawatir Al-Ma'rab fi Al-Nahw wa Al-I'rab (in Arabic) (2nd ed.). Beirut: Al-Matba'a Al-Adabiyya.
- Al-Tanahi, Mahmoud. (1422 AH). Maqalat Al-Tanahi: Safahat fi Al-Turath wa Al-Tarajim wa Al-Lugha wa Al-Adab (in Arabic) (1st ed.). Edited by Muhammad Mahmoud Muhammad Al-Tanahi and Muhammad Nasir Al-Ajami. Beirut: Dar Al-Basha'ir Al-Islamiyya.
- Ubadah, Muhammad Ibrahim. (1432 AH). Mu'jam Mustalahat Al-Nahw wa Al-Sarf wa Al-Urood wa Al-Qafiya (in Arabic) (1st ed.). Cairo: Maktabat Al-Adab.
- Ibn Aqil. (1985). Sharh Ibn Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik (in Arabic). Beirut: Dar Al-Fikr.

- Al-Akbari, Abu Al-Baqa Abdullah ibn Al-Hussein. (n.d.). Al-Tibyan fi I'rab Al-Qur'an (in Arabic). Edited by Ali Muhammad Al-Bajawi. Published by Isa Al-Babi Al-Halabi wa Shuraka'uh.
- Amara, Asma Al-Sayyid. (2021). Al-Furuq Al-Nahwiyya bayn Al-Tawa'ib 'inda Ibn Bari wa Al-Suyuti: Dirasah wa Muwazana (in Arabic). Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Al-Mansoura Branch.
- Eid, Muhammad. (n.d.). Al-Nahw Al-Musaffa (in Arabic). Maktabat Al-Shabab.
- Issa, Abdulmajid Ahmad Hassan. (2007). Qata' Al-Tabi' 'an Al-Matbu' fi Al-Lugha Al-Arabiyya: Dirasah Wasfiyya Tahliliyya (in Arabic). Islamic University, Gaza.
- Ibn Faris, Ahmad. (1997). Al-Sahibi fi Fiqh Al-Lugha wa Masa'ilaha wa Sunan Al-Arab fi Kalamaha (in Arabic) (1st ed.). Edited by Muhammad Ali Baydoun.
- Al-Farahidi, Khalil ibn Ahmad. (1995). Al-Jumal fi Al-Nahw (in Arabic) (5th ed.). Edited by Fakhruddin Qaba'wa.
- Al-Farahidi, Khalil ibn Ahmad. (2002). Mu'jam Al-Ayn (in Arabic) (1st ed.). Edited by Abdul Hamid Hindami. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Al-Farra, Yahya ibn Ziyad. (n.d.). Ma'ani Al-Qur'an (in Arabic) (1st ed.). Edited by Ahmad Yusuf Al-Najati et al. Egypt: Al-Dar Al-Misriyya.
- Al-Qarni, Hassan ibn Muhammad. (2004). Athar Al-Fasl wa Al-Tawasat fi Al-Tawjih Al-Nahwi fi Kitab Al-Bahr Al-Muhit (in Arabic) (1st ed.). Makkah: Umm Al-Qura University.
- Al-Qaisi, Makki ibn Abi Talib. (1405 AH). Mushkil I'rab Al-Qur'an (in Arabic) (2nd ed.). Edited by Hatim Saleh Al-Dhamin. Beirut: Mu'assasat Al-Risala.
- Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid. (n.d.). Al-Muqtaab (in Arabic). Edited by Muhammad Abdul Khaliq Adhima. Beirut: Alam Al-Kutub.
- Abu Al-Makarem, Ali. (1427 AH). Usul Al-Tafkir Al-Nahwi (in Arabic) (1st ed.). Cairo: Dar Gharib.
- Ibn Manzur. (1997). Lisan Al-Arab (in Arabic) (2nd ed.). Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
- Al-Nahas, Abu Ja'far ibn Muhammad. (n.d.). I'rab Al-Qur'an (in Arabic). Edited by Zuhair Ghazi. Beirut: Alam Al-Kutub.
- Ibn Hisham. (1955). Al-Qawa'id Al-Arabiyya min Kitabay Al-Qatr wa Al-Shudhur (in Arabic) (2nd ed.). Cairo: Maktabat wa Matba'at Muhammad Ali Sabih wa Awladuh.
- Ibn Hisham. (1956). Matali' Al-Surur Al-Jami' bayn Muqarrar Al-Qatr wa Al-Shudhur (in Arabic) (2nd ed.). Cairo: Matba'at Al-Sa'ada.
- Ibn Hisham, Abu Muhammad Al-Ansari. (1957). Sharh Qatr Al-Nada wa Ball Al-Sada (in Arabic) (9th ed.). Cairo: Al-Maktaba Al-Tijariyya Al-Kubra.
- Ibn Hisham. (1966). Awadhah Al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik (in Arabic) (5th ed.). Edited by Muhammad Muhyi Al-Din. Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
- Ibn Hisham. (1404 AH). Mughni Al-Labib 'an Kutub Al-A'arib (in Arabic). Edited by Muhyi Al-Din Abdul Hamid. Iran: n.p.
- Ibn Hisham. (1985). Mughni Al-Labib 'an Kutub Al-A'aarib (in Arabic) (6th ed.). Edited by Mazin Al-Mubarak and Muhammad Ali. Beirut: Dar Al-Fikr.
- Ibn Hisham, Abu Muhammad Al-Ansari. (2004). Qatr Al-Nada wa Ball Al-Sada (in Arabic). Edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid. Beirut: Al-Maktaba Al-Asriyya.
- Ibn Hisham. (n.d.). Mughni Al-Labib 'an Kutub Al-A'arib (in Arabic). Edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid. Cairo: Maktabat wa Matba'at Sabih.
- Huang, Chi-Chi. (2016). Al-Mutabaqa Al-Nahwiyya fi Al-Lugha Al-Arabiyya fi Dhaw' Al-Lisaniyyat Al-Haditha (in Arabic) (1st ed.). Amman: Arouqa Lil Dirasat wa Al-Nashr.
- Ibn Ya'ish. (2001). Sharh Al-Mufassal lil-Zamakhshari (in Arabic). Preface by Emil Badi' Ya'qub. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.